رئيس كتلة فتح البرلمانية يؤكد لـ«القدس العربي»:

عباس سيضع حماس بين خيارين اما حكومة تستجيب للشروط الدولية او انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة وحركة المقاومة الاسلامية ترفض وهنية يدعو الفصائل لتوحيد خطاباتها للخروج من المأزق

رام الله ـ غزة ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض واشرف الهور:

وصلت بوادر حل الأزمة بين فتح وحماس على ما يبدو الى طريق مسدود، وقرر الرئيس محمود عباس الغاء لقائه برئيس الوزراء اسماعيل هنية.

وقال المتحدث نبيل أبو ردينة ان الرئيس لن يتوجه الى غزة في المستقبل القريب لانه مشغول بعدة مواعيد.

وصرح مسؤول بان عباس يعتقد انه لا طائل من وراء الذهاب الى قطاع غزة بعدما أصرت الحركة الاسلامية على ان أي اتفاق بشأن حكومة الوحدة لن يتضمن الاعتراف باسرائيل.

وتعثرت المفاوضات بشأن تشكيل ائتلاف يأمل الفلسطينيون أن يؤدي الى رفع الحظر الغربي للمساعدات بسبب خلاف حول ما اذا كانت الحكومة الجديدة ستعترف باسرائيل.

من جانبه دعا اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني امس جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الى توحيد خطابها السياسي للخروج من المأزق السياسي الراهن.

واكد هنية في تصريحات للصحافيين على ضرورة رص الصفوف والتمسك بالوحدة الوطنية لمواجهة التصريحات التي وصفها بالعنصرية والتي ادلت بها وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفي والقاضية برفض اسرائيل فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الاراضي المحتلة عام 1967، او عودة اللاجئين الى اراضيهم التي شردوا منها، ردا على شروط هنية التي وضعها الجمعة الماضية لاعطاء هدنة طويلة لاسرائيل لا تشمل الاعتراف بها.

وفي موضوع ذي صلة اكدت حركة حماس على ان النظام الاساسي الفلسطيني لا يعطي الرئيس الفلسطيني بأي شكل من الاشكال او في اي ظرف كان الحق في حل المجلس التشريعي، مشيرة الى ان هذا النظام يحصر هذا الحق في المجلس نفسه باعتباره سيد نفسه وفق القانون مما يمنح المجلس التشريعي الحالي ولاية قانونية كاملة قدرها اربع سنوات غير منقوصة في ظل الاغلبية البرلمانية التي تملكها حركة حماس داخل المجلس.

وقالت حماس في بيان لها اننا في حركة حماس نؤكد انتفاء اي مسوغ قانوني دستوري لاي خطوة من هذا القبيل، مستهجنة في الوقت ذاته من الدعوات المتكررة الصادرة عن قيادات من حركة فتح والتي تطالب الرئيس عباس بحل المجلس التشريعي الفلسطيني واجراء انتخابات تشريعية جديدة.

واوضح البيان ان هذا يعتبر جهلا فادحا يرقى الى مستوى التجاهل المقصود ببنود محتوى النظام الاساسي الفلسطيني الذي يحكم عمل المؤسسات الفلسطينية الرسمية، مطالبة المسؤولين في حركة فتح الى وقف المراهنة على الخيارات الخاسرة والاطروحات المكررة التي لا تحل المشكلة بل تفاقمها وتزيدها خطورة وتأجيجاً.

كما طالب البيان حركة فتح بالابتعاد عن التبشير بالحرب الاهلية وكافة مظاهر التحريض والانقلاب ضد حركة حماس والحكومة الفلسطينية واعطاء جهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فرصتها الكاملة للتوصل الى اتفاق اثناء زيارة محمود عباس لغزة وتغليب المصالح الوطنية الفلسطينية العليا على كافة المصالح الضيقة والحسابات الصغيرة.

ودعت الى «توفير المناخات الملائمة لانجاح الحوار المرتقب حول تشكيل حكومة الوحدة» مطالبة «بوقف التصعيد السياسي والاعلامي والميداني المبرمج، وابداء اقصى درجات المسؤولية الوطنية لانجاز التوافق الوطني المنشود في اسرع وقت ممكن في ظل المرحلة الحالية».

من جانبه قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الذي لا يعتزم التوجه الى غزة اليوم كما كان مقررا) ان يضع رئيس الوزراء اسماعيل هنية وقادة حركة حماس امام خيارين اما تشكيل حكومة فلسطينية تستجيب لشروط المجتمع الدولي او التوجه نحو اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

وقال عزام الاحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية لـ«القدس العربي» امس ان لا حل امام الرئيس «الا اقناع حماس بتشكيل حكومة تستجيب لمتطلبات المجتمع الدولي او اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية».

وتشترط الولايات المتحدة وحلفاؤها للتعامل مع اية حكومة فلسطينية ورفع الحصار الدولي عنها اعتراف تلك الحكومة بحق اسرائيل في الوجود ونبذ العنف والالتزام بالاتفاقات الموقعة سابقا بين الاسرائيليين والفلسطينيين وهو ما رفضته حماس حتى الان.

واشار الاحمد الى ان هناك رفضا عربيا واوروبيا وامريكيا لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة لا تستجيب لقرارات الشرعية الدولية وشروط اللجنة الرباعية لعملية السلام، ومشيرا الى ان زيارة عباس لنيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة والاجتماع بالرئيس الامريكي جورج بوش لم تحقق النتائج المرجوة بل «عقدت الامور» على حد قوله.

ورجح الاحمد ان لا تسفر اية مباحثات يجريها عباس مع حماس لتشكيل الحكومة عن اية نتائج، ومنوها ان الرئيس يسعى لابراء ذمته من اية نتائج قد تترتب على الفشل في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومشيرا الى ان اية مباحثات جديدة تأتي في اطار «رفع العتب وتحميلهم المسؤولية».

واوضح الاحمد بان عباس الذي زار القاهرة وعمان في طريق عودته من نيويورك التي التقى فيها العديد من زعماء العالم على هامش اجتماعات الامم المتحدة الاسبوع الماضي خلص الى ان هناك اجماعا على ضرورة تشكيل حكومة فلسطينية تستجيب للشروط الدولية، واضاف الاحمد قائلا «لا العرب ولا الاوروبيين ولا الامريكيين عندهم استعداد للتعامل مع حكومة فلسطينية لا تستجيب لشروط المجتمع الدولي».

واشار الاحمد الى ان تصريحات قادة حماس بخصوص رفض بعض المحددات السياسية التي جاءت في الاتفاق بين عباس وهنية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والتي سبقت زيارة عباس لنيويورك ولقاء بوش تم جمعها من قبل القنصل الامريكي في القدس.

وذكر الاحمد بان القنصل الامريكي الذي زار عباس في رام الله قبل توجه الاخير لنيويورك للمشاركة اجتماعات الجمعية العامة ابرز تلك التصريحات التي تم جمعها لعباس عندما حاول اقناعه بان تلك التصريحات المنسوبة لقادة حماس غير حقيقية.

وحول وصول عباس لغزة في وقت لاحق لاجراء مشاورات مع رئيس الوزراء لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وما سيحمله بجعبته لقادة حماس قال الاحمد «اما اتفاق على تشكيل حكومة تؤدي الى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وفق متطلبات المجتمع الدولي واما الدعوة لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية اذا لم يسعوا (قادة حماس) الى حرب اهلية»، ومتهما بعض قادة حماس بالتخطيط لحرب اهلية لاقامة دولة غزة والبقاء على رأسها.

ومن جهة اخرى شدد الاحمد على ان القانون الاساسي الفلسطيني لا يمنع الرئيس عباس من حل المجلس التشريعي، ومشيرا الى ان هناك رجال قانون اوضحوا بانه يحق للرئيس حل التشريعي.

ومن جهتها اعربت حركة حماس عن استغرابها واستهجانها لما سمته «الدعوات المتكررة والمجوجة الصادرة عن حركة فتح» والتي تطالب الرئيس بحلّ المجلس التشريعي الفلسطيني وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة.

ومن جهته ذكر ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن حكومة الوحدة الوطنية لن تكون ممكنة ما لم تقبل حماس اتفاقيات اوسلو، ومبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة.

المحامي جواد بولص يتحدث لرئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك ووزراء حماس في سجن عوفر

محكمة عسكرية اسرائيلية تقرر ابقاء 21 مسؤولا من حماس قيد الاعتقال

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ اف ب: قررت محكمة عسكرية اسرائيلية امس الاثنين ابقاء 21 مسؤولا من حركة حماس قيد الاعتقال لفترة غير محددة كما اعلن محاميهم.

وصرح المحامي جواد بولص لوكالة فرانس برس ان قاضي المحكمة العسكرية في قاعدة عوفر قرب رام الله وافق على طلب المدعي العام العسكري بابقاء هؤلاء المسؤولين قيد الاعتقال «لحاجات التحقيق».

وكانت النيابة العسكرية الاسرائيلية قررت في 14 ايلول (سبتمبر) استئناف قرار اطلاق سراح مسؤولي حماس الذي كانت اتخذته قبل يومين محكمة عوفر العسكرية.

وتم النظر في الاستئناف في 18 ايلول (سبتمبر) واعلن القاضي خلال جلسة الاثنين قراره بابقاء مسؤولي حماس قيد الاحتجاز.

وكانت وجهت الى هؤلاء المسؤولين الـ21، بينهم رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك وثلاثة وزراء تهمة الانتماء الى «منظمة ارهابية» في اشارة الى حركة حماس.

واعتقلت اسرائيل اكثر من ستين من اعضاء حماس بعد ان تبنى الجناح المسلح لها مسؤولية اسر جندي اسرائيلي في عملية عسكرية جرت بالمشاركة مع مجموعات فلسطينية مسلحة اخرى في 25 حزيران (يونيو).

وبين مسؤولي حماس اضافة الى الدويك، امين سر المجلس محمود الرمحي ووزير شؤون القدس خالد ابو عرفة ووزير الحكم المحلي عيسى الجعبري ووزير الاوقاف نايف الرجوب والنائب فضل حمدان.

التنظيم يجند نشطاء من غير العرب لتنفيذ العمليات من لبنان والاردن ومصر

تل ابيب: الاجهزة الامنية اعلنت حالة التأهب القصوى خشية قيام القاعدة بتنفيذ عمليات كبيرة

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

اعلنت الاجهزة الامنية الاسرائيلية عن تخوفها العميق من قيام تنظيم القاعدة بقيادة اسامة بن لادن، بالعمل على تجنيد اشخاص غرباء، ليسوا من العرب والفلسطينيين، لتنفيذ اعمال ارهابية كبيرة ضد اهداف داخل الدولة العبرية.

وقال المحلل للشؤون العسكرية والاستراتيجية في صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية زئيف شيف، المعروف بصلاته الوطيدة مع جميع الاجهزة الامنية الاسرائيلية، بان جهاز الموساد (الاستخبارات الخارجية) وجهاز الامن العام (الشاباك الاسرائيلي) وشعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال (امان) اعلنوا عن حالة التأهب القصوى في اعقاب تلقيهم معلومات مؤكدة ان تنظيم القاعدة يخطط لاخراج عملية ارهابية كبيرة داخل العمق الاسرائيلي، يقوم بتنفيذها اشخاص غير معروفين، بهدف مفاجئة اسرائيل.

واعترف المحلل الاسرائيلي بناء على مصادر امنية وصفها بانها موثوقة، بان الاجهزة الامنية الاسرائيلية تجد صعوبة بالغة في الحصول على معلومات مؤكدة حول التخطيط وحول الاشخاص الذين سيقومون بتنفيذه، الامر الذي يزيدهم قلقا.

واوضح المحلل شيف في النبأ الذي اورده والذي تصدر الصفحة الاولى من «هآرتس» الاسرائيلية ان الاجهزة الامنية الاسرائيلية بدأت منذ نحو اسبوعين بالعمل المكثف من اجل منع العملية الارهابية، الا انها لم تتمكن من الحصول على معلومات تمنحها الفرصة لمعالجة القضية قبل تنفيذ العملية الارهابية. ورأى المحلل الاسرائيلي ان الدكتور ايمن الظواهري، نائب اسامة بن لادن والذي تعتبره اسرائيل الرجل القوي في القاعدة المسؤول الاول والمباشر عن هذا التخطيط وان تصريحاته الاخيرة بانه سيستهدف اسرائيل هي تصريحات تأخذها الاجهزة الامنية الاسرائيلية على محمل الجد، وان فرضية العمل تؤكد ان منفذي العملية الارهابية الكبيرة داخل اسرائيل سيكونون من جنسيات مختلفة ولكنهم لن يكونوا من العرب.

وتابع المحلل الاسرائيلي قائلا ان الدكتور الظواهري يسعى اليوم بخطى حثيثة للسيطرة على تنظيم القاعدة، وذلك في اعقاب الانباء غير المؤكدة بان اسامة بن لادن يعاني من مشاكل صحية.

واوضح المحلل شيف ان بين بن لادن والظواهري كانت وما زالت خلافات في الاستراتيجية، فأسامة بن لادن، حسب المصادرالاسرائيلية رأى ان الهدف الرئيسي للقاعدة هو ضرب اهداف تابعة للولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها في اوروبا، بينما كان الدكتور الظواهري وهو من اصل مصري ما زال يؤمن بان تنظيم القاعدة يجب ان يوجه ضربات قاصمة للدول العربية المؤيدة لامريكا، ولكن في الاونة الاخيرة قرر ان الهدف القادم سيكون اسرائيل.

واضاف المحلل الاسرائيلي ان الدكتور الظواهري هو الذي كان مسؤولا عن التفجيرات في سيناء خلال العامين الماضيين، وانه بايعاز منه قام رجال القاعدة بتجنيد البدو لتنفيذ المهمات مستغلين اوضاعهم الاقتصادية الصعبة، كما قال مصدر امني اسرائيلي للصحيفة فضل عدم ذكر اسمه. كما اضاف المصدر ان الدكتور الظواهري هو المسؤول عن العمليات الارهابية في الاردن، كما ان الدولة العبرية تحمله المسؤولية المباشرة عن محاولة تنظيم القاعدة ضرب طائرة ركاب اسرائيلية كانت مقلعة من كينيا باتجاه اسرائيل وعلى متنها مئات الاسرائيليين، كما انه هو الذي اصدر الامر بضرب فندق باراديس مومباسا في كينيا، والذين كان يتواجد فيه المئات من السياح الاسرائيليين. يشار الى ان العمليتين المذكورتين وقعتا في شهر تشرين الاول (نوفمبر) من العام 2002

ولفتت المصادر الامنية الاسرائيلية الى ان تهديد الدكتور الظواهري قبل اسبوعين بضرب اهداف اسرائيلية تهديد جدي، وان الاجهزة الامنية الاسرائيلية تأخذه على محمل الجد، كما اضاف ان جهاز الامن العام (الشاباك الاسرائيلي) ابلغ المستوى الامني في الدولة العبرية بانه يستطيع السيطرة على المعابر الحدودية الاسرائيلية، بهدف منع نشطاء اجانب من تنظيم القاعدة من دخول الاراضي الاسرائيلية، ولكنه في الوقت نفسه حذر الحكومة الاسرائيلية انه لن يتمكن من منع المتسللين الاجانب من عبور الحدود مع اسرائيل بصورة غير شرعية، عن طريق مصر او المملكة الاردنية الهاشمية او قطاع غزة. واتهمت المصادر الامنية الاسرائيلية السلطات المصرية بان مراقبتها لحدودها مع اسرائيل غير لائقة ولن تتمكن من منع متسللي تنظيم القاعدة من الدخول الى اسرائيل عبر الحدود المصرية الاسرائيلية.

بالاضافة الى ذلك عبرت المصادر الاسرائيلية عن خشيتها العميقة بان يتمكن تنظيم القاعدة من ارسال المجاهدين الى اسرائيل لتنفيذ عمليات ارهابية كبيرة من لبنان، لافتة الى ان هناك تنظيمين، الاول تنظيم سني والثاني تنظيم شيعي يعمل بالتعاون وبالتنسيق مع حزب الله، يخططان بصورة مكثفة الى اخراج عملية ارهابية كبيرة ضد اسرائيل عن طريق الاراضي اللبنانية.

اصابة مستوطنة بجراح جراء سقوط صاروخ اطلقه مسلحون فلسطينيون

الجيش الاسرائيلي يقرر رفع الطوق الامني عن المناطق الفلسطينية واغلاق معبر رفح

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

اعلنت مصادر عسكرية اسرائيلية امس عن اصابة مستوطنة اسرائيلية في بلدة سديروت نتيجة سقوط صاروخ محلي الصنع اطلقه احد الفصائل الفلسطينية المسلحة.

وقال المصادر ان مستوطنة اسرائيلية اصيبت بجراح الى جانب تدمير سيارتين على الطريق السريع رقم 232 في بلدة سديروت جراء سقوط الصاروخ.

ومن جانبها تبنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي قصف البلدة بصاروخين من طراز قدس متوسط المدى.

وقالت السرايا في بيان لها ان مقاوميها قصفوا بلدة سديروت المحتلة بصاروخين من طراز قدس متوسط المدى حيث استهدف الصاروخ الاول ملتقى جفيم الواقع في البلدة والآخر استهدف المنطقة السكنية لبلدة سديروت، في ساعات الفجر الاولى من يوم امس.

واكدت السرايا في بيانها على سماع دوي انفجارات كبيرة ودوي صفارات الانذار في ارجاء البلدة المذكورة .

وقالت السرايا في البيان ايضا اذ نعلن مسؤوليتنا عن هذا القصف الذي يأتي في اطار الرد على جرائم العدو الصهيوني لنؤكد على استمرار خيار الجهاد والمقاومة الخيار الوحيد في مواجهه الاعتداءات الصهيونية بحق ابناء شعبنا على امتداد ساحات الوطن المحتل.

وفي سياق آخر قالت مصادر اسرائيلية انه تقرر رفع الطوق الامني الذي كان مفروضا على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ يوم الجمعة الماضي بمناسبة عيد رأس السنة العبرية.

ونقلت الاذاعة الاسرائيلية العامة عن المصادر قولها ان الدوائر الامنية الاسرائيلية قررت ايضاً اعادة فتح معبر المنطار (كارني) المنفذ التجاري الوحيد لقطاع غزة، بالاضافة الى فتح معبر (ناحل عوز) المخصص لنقل المحروقات الى القطاع.

وقال سليم ابو صفية مدير عام امن المعابر في السلطة الفلسطينية انه سيتم اعادة فتح معبري المنطار (كارني) وبيت حانون (ايرز) بالاضافة الى معبر ناحل عوز شرق مدينة غزة بشكل جزئي وليس بشكل كامل.

كما نقلت الاذاعة الاسرائيلية عن ناطق عسكري اسرائيلي قوله ان معبر رفح المعبر البري الفاصل بين قطاع غزة والاراضي المصرية بين اغلق امس امام حركة المسافرين الفلسطينيين بعد عملية فتح جزئي له استمرت ثلاث ايام.

ونقلت الاذاعة ان الجهات المختصة داخل اسرائيل ستجري تقييمات يومية للوضع وستتخذ في ضوئها القرار بالنسبة لاعادة فتح المعبر.

وكانت مصادر فلسطينية اشارت اول امس الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي ابلغت السلطات المصرية بموافقتها على استمرار فتح معبر رفح حتى اشعار آخر .

الجدير ذكره انه على مدار الايام الثلاثة التي تم فيها فتح المعبر تجاوز آلاف المسافرين المعبر في كلا الاتجاهين معظمهم من المرضى والطلبة واصحاب الاقامات العاملين في دول عربية واجنبية.

حكومة الوحدة حلم بعيد ام منال قريب؟ القيادات الفلسطينية تختلف بشأنها: الفتحاويون يطالبون عباس باستخدام صلاحياته والحمساويون يرون ذلك تصريحا بحرب اهلية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

تضاربت الانباء في الاونة الاخيرة بين الفلسطينيين حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي اتفق الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس وزرائه اسماعيل هنية على تشكيلها.

وتسود المناطق الفلسطينية حالة من التخبط جراء تضارب التصريحات بين ممثلي الرئاسة وممثلي مجلس الوزراء وكذلك ممثلي حركتي فتح وحماس والتي تسيطر حركة فتح على مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ومنظمة التحرير وتسيطر حركة حماس على مجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

وعقب اعلان بعض المسؤولين المحسوبين على مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح بان الرئيس عباس قرر تجميد المشاورات الخاصة بتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية جراء تضارب التصريحات التي يطلقها مسؤولون في حركة حماس التي تتنافى على حد وصفهم مع الاتفاق الذي ابرمه عباس مع هنية على شكل وبرنامج حكومة الوحدة، خرج مسؤولون من حركة حماس وقالوا ان المشاورات اجلت لحين عودة الرئيس عباس من اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة بمدينة نيويورك.

آخر التصريحات التي لا تبشر بقرب التوصل لاتفاق حول حكومة الوحدة الوطنية كان مصدرها لاول مرة الرئيس الفلسطيني عباس الذي قال من العاصمة المصرية القاهرة ان الجهود الفلسطينية الرامية لتشكيل حكومة وحدة وطنية عادت الى النقطة التي بدأت عندها، متهماً حركة حماس بالرجوع عن عدد من الاتفاقات مع فتح، قائلاً مع الاسف بعد ان وقعت هذا الاتفاق حدثت تراجعات عنه ومن بينها مثلا رفض المبادرة العربية وغير ذلك وبالتالي عندما ذهبنا الى مجلس الامن وجدنا ايضا ان الولايات المتحدة واوروبا لا ترى في هذه المواقف ما يساعد على بناء حكومة وحدة وطنية وللأسف عدنا الى نقطة الصفر ونبحث الامر من جديد.

وكان عباس ذهب الى نيويورك من اجل الترويج امام الغرب لحكومة الوحدة الوطنية لتكون بديلة عن الحكومة الحالية الي تشكلها حركة حماس وتخضع لحصار دولي سياسي واقتصادي بقيادة امريكا منذ تشكيلها.

وبحسب المحللين فان اي حكومة وحدة وطنية يجب ان تعترف بقرارات اللجنة الرباعية وقرارات مجلس الامن والمبادرة العربية للسلام حتى تلاقي قبولاً دوليا في التعامل معها.

الا ان حركة حماس رفضت الاعتراف باسرائيل وهو احد المطالب الثلاثة للجنة الرباعية الدولية وقالت ان قرارات الامم المتحدة مجحفة بحق الفلسطينيين.

وما زالت اسرائيل واللجنة الرباعية، تصران على تلبية شروطهما من الحكومة الفلسطينية، والمتعلقة بالاعتراف باسرائيل والاتفاقات الدولية ونبذ ما يسميانه العنف مما يضعف من امكانية نجاح هذه الحكومة، وطالبت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي اي حكومة فلسطينية الاعتراف بقرارات الرباعية كشرط منها للتعامل معها.

حركة حماس عرضت حلاً اعتبرته وسطياً للخروج من هذه الأزمة، فيوم الجمعة الماضية اعلن اسماعيل هنية قبوله بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 تتضمن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في الخارج مقابل هدنة مع اسرائيل لا تتضمن الاعتراف بها.

موضحاً ان حركة حماس قد قبلت في ادبياتنا قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الاراضي المحتلة عام 1967، مع التأكيد على حق عودة اللاجئين الى اراضيهم، لكن ذلك سيكون مقابل هدنة وليس مقابل الاعتراف باسرائيل.

الامر الذي قوبل بالرفض الاسرائيلي وجدد مصدر مسؤول في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت مطالب بلاده التي تنص على الاعتراف الكامل باسرائيل كشرط للتعامل مع اي حكومة فلسطينية قادمة.

وعقب تصريحات عباس الخاصة بعودة مفاوضات تشكيل الحكومة الى نقطة الصفر قال هنية والذي يعتبر الى جانب مهامه الحكومية قياديا بحركة المقاومة حماس انه مازال يامل في تشكيل حكومة وحدة على الرغم من تصريحات الرئيس عباس بان المحادثات عادت الى نقطة الصفر.

وقال هنية ان الحكومة ستواصل مشاوراتها بشأن تشكيل حكومة وحدة معربا عن اعتقاده ان الجانبين قطعا شوطا طويلا على هذا الطريق وان هناك املا حقيقيا في نجاح هذه المساعي.

الا ان تصريحات القادة المحسوبين على حركة حماس عادة ما تلاقي تصريحات مضادة من قبل مسؤولين حركة فتح بشأن تشكيل الحكومة .

ولم يستبعد نبيل عمرو المستشار الاعلامي للرئيس عباس لجوء كتلة فتح في المجلس التشريعي الى حجب الثقة عن الحكومة في ظل الازمة الحالية معتبراً انه سيكون عملا برلمانيا يخدم المصلحة الوطنية ويحافظ على مصلحة الشعب الذي منحها الثقة ، منوهاً الى ان الرئيس عباس سيعطي فرصة اخيرة لحماس لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والا فانه سيضطر الى فعل ما لا يرغب بفعله، مستبعداً في الوقت ذاته امكانية ان تنال حكومة الوحدة الوطنية رضا المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة واسرائيل.

وكان عدد من النواب القتحاويين في المجلس التشريعي طالبوا الرئيس عباس باستخدام صلاحياته الدستورية ان لم تستجب حركة حماس للمطالب القاضية بتشكيل حكومة وحدة وطنية لها برنامج واضح ومقبول دولياً من اجل فك الحصار عن الشعب الفلسطيني ، معتبرين ان حكومة السيد هنية الحالية حصلت على فرصتها الكافية ولكنها حسب وصفهم لم تف بأي وعد من برنامجها الذي عرضته وقت نيلها الثقة البرلمانية. حركة حماس حذرت من مثل هذه الخطوات واعتبر رئيس الوزراء اسماعيل هنية ان اتخاذ اي قرارات متسرعة في الداخل الفلسطيني قد يقود الى مزيد من تأزم الموقف في اشارة الى احتمال قيام ابو مازن بحل حكومته، مشيرا الى ان حكومته ستستمر في اتباع سياسة التوافق وايجاد حلول وسط للخروج من الازمة الحالية.

مستبعداً مبدأ الصدام مع السلطة الفلسطينية ، موضحا ان حكومته تحاول الاتفاق والوصول الى قواسم مشتركة وفق ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني باعتبارها المرجعية الاساسية، منوها بان خيار الصدام ستكون له عواقب كارثية على الشعب الفلسطيني، وان المستفيد الوحيد هو العدو الاسرائيلي الذى يحاول جاهدا تفتيت الوحدة الوطنية.

كما اعتبر محمود الزهار وزير الشؤون الخارجية والعضو القيادي في حماس ان دعوات حل الحكومة وتشكيل حكومة طوارئ وصفات فعالة لحرب اهلية فلسطينية، مشيراً الى ان مرجعية حكومة الوحدة الوطنية المنوي تشكيلها ستكون وثيقة الوفاق الوطني التي قال عنها انها لم تنص في بنودها على ضرورة الاعتراف بدولة الاحتلال الاسرائيلي، مؤكدا على ان حركته لن تشارك في حكومة الاعتراف باسرائيل بل انها ستشارك في حكومة الوفاق الوطني.

الى ذلك فقد اتهم موسى ابو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في تصريحات صحافية حركة فتح والرئيس عباس بالعمل على افشال حكومة حماس، معتبراً ان السبب الذي حافظ على حكومة حماس لغاية اللحظة هو وقوف الشعب الى جانبها، مؤكداً على ان حكومة الوحدة الوطنية هي سياسة وخيار الحركة، نافياً ان يكون هناك اي خلاف بين قيادات الحركة في داخل الاراضي الفلسطينية والقيادات التي تقيم في العاصمة السورية دمشق بشأن تشكيل حكومة الوحدة.

الا ان المسؤولين من حركة فتح اختلفوا في هذه النقطة بشكل جذري مع مسؤولين من حركة حماس ، واعتبر النائب محمد دحلان بان حركة حماس تراجعت بشكل كبير عن الاتفاق الذي ابرمته مع الرئيس عباس حول تشكيل حكومة الوحدة، متهمها في الوقت ذاته بانها اي حماس تمارس الاغتيالات السياسية ، مشيراً الى انه تم الاتفاق على نقاط سياسية وغير سياسية ضرورية للحكومة الفلسطينية القادمة لكن صدرت بعض التصريحات التي تسيء فهم الاتفاق، املاً ان تنجح الجولات القادمة من الحوار كون ان اولى جولاته قد فشلت.

ومن المؤكد ان الرئيس الفلسطيني سيصل الى مدينة غزة الاثنين او الثلاثاء للالتقاء بزعماء حركة حماس في قطاع غزة في محاولة لاحياء المحادثات المتوقفة بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية .

وقالت مصادر فلسطينية مطلعة ان الرئيس عباس سيجري محادثات حاسمة مع رئيس وزرائه اسماعيل هنية حول مدى استعداد حماس لتلبية الشروط الدولية من حكومة الوحدة الوطنية المقبلة معتبرة ان الرباعية الدولية اعطت اشارات مشجعة حول عمل وسير الحكومة المقبلة وان الرئيس قدم وعودا قاطعة بان الحكومة الجديدة ستعترف بالاتفاقات الموقعة مع السلطة بما فيها الاعتراف باسرائيل.

ومن المتوقع ان يطرح الرئيس عباس بحسب المصادر حلاً وسطاً يتمثل بان اعتراف الحكومة باسرائيل لا يشكل اعترافا لحماس بها كون ان برنامج الحكومة يختلف عن برنامج الحركة.

الا ان مثل هذه الطلبات من المؤكد انها ستقابل بالرفض من قبل قيادات الحكومة وحركة حماس مما سيساهم في تعقيد مسألة تشكيل الحكومة.

ووسط تحذيرات قيادة حماس من اتخاذ قرار بحل الحكومة من قبل الرئيس عباس ، ومطالب قيادات فتحاوية التدخل المباشر من ابو مازن لاتخاذ خطوات فعالة لانجاح حكومة الوحدة الوطنية التي لا تتناغم مع برنامج حركة حماس فان ازمة الموقف السياسي الفلسطيني مرشحة للزيادة بوتيرة متصاعدة في ظل فقدان الآمال بخروج حكومة الوحدة الوطنية الى النور.